

ذا ريبورتر: سد النهضة الإثيوبي وتداعياته



نشرت صحيفة ذا ريبورتر الإثيوبية تقريراً للكاتب أميت رانجان، الباحث في معهد دراسات جنوب آسيا، بجامعة سنغافورة، يستعرض التداعيات التي أثارها بناء إثيوبيا لسدها الكبير خاصة النزاع مع مصر.

وقالت الصحيفة الإثيوبية إن سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل الأزرق في منطقة بني شنقول في إثيوبيا أثار توترات بين إثيوبيا ومصر والسودان، التي تقع في اتجاه مصب النهر وتعتمد على مياه النيل.

واستعرضت الصحيفة تاريخ النزاع المائي على نهر النيل والاختلاف بين دول المصب ودول المنبع حول حقوق المياه والتي ترجع للاتفاقيات من الحقبة الاستعمارية والتي ترفضها إثيوبيا وتصر على أنها ليست جزءاً منها فيما تتمسك بها مصر وتعتبرها أساسية لحفظ حقوقها المائية.

وتلقت الصحيفة إلى هيمنة مصر التاريخية على نهر النيل رغم ما تقول الصحيفة موقعها غير الملائم لهذه الهيمنة كونها دول مصب وليست من دول المنبع. وقد تراجعت هذه الهيمنة المائية في السنوات القليلة الماضية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي المحلي، والتحولت طويلة المدى في توازن القوى الإقليمي.

الارتباطات الثلاثية والقارية والدولية بشأن سد النهضة

في الخمسينيات من القرن الماضي، أجرى مكتب الاستصلاح الأمريكي دراسة جدوى لسد النهضة. ولم تُجر أي أعمال متابعة بسبب الاضطرابات السياسية في إثيوبيا، حتى عام 2011 عندما بدأت الحكومة الإثيوبية العمل على سد النهضة.

وفي مارس 2015، التقى قادة مصر وإثيوبيا والسودان في الخرطوم ووقعوا «إعلان المبادئ» الذي اتفقوا بموجبه على تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة من سد النهضة. وأعربت الدول الثلاث عن التزامها بالمفاوضات لحل خلافاتها.

ومع ذلك، ظلت المشاكل قائمة، وحاولت الأطراف المتنازعة حلها عن طريق الوساطة. وفي نوفمبر 2019، تدخلت الولايات المتحدة لاستضافة محادثات بين مصر والسودان وإثيوبيا. وبعد جولات من المفاوضات في واشنطن العاصمة، رفضت إثيوبيا التوقيع على الاقتراح.

وقالت إثيوبيا إن نص الاقتراح لم يكن نتيجة للمفاوضات بين الدول الثلاث المتنازعة، بل بمبادرة من مصر والولايات المتحدة الأمريكية. كما زعمت أن إثيوبيا عالجت جميع القضايا المتعلقة بسلامة السدود.

ومع استمرار الجمود بشأن سد النهضة، في 19 يونيو 2020، أحالت مصر الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وطلبت الرسالة المؤلفة من 63 صفحة من مجلس الأمن التدخل في قضية سد النهضة.

وبعد ثلاثة أيام، أرسلت إثيوبيا رسالة من 79 صفحة إلى مجلس الأمن. وفي 24 يونيو 2020، كتب السودان إلى مجلس الأمن. وبعد المناقشة، في 15 سبتمبر 2021، أصدر مجلس الأمن بياناً شجع الأطراف المتنازعة على استئناف المفاوضات في إطار الاتحاد الأفريقي.

وفي العالم العربي، أيدت المملكة العربية السعودية موقف مصر بشأن سد النهضة، في حين أن الإمارات العربية المتحدة لديها موقف متوازن. وفي مارس 2022، توسطت الإمارات أيضاً في محادثات سرية بين مصر والسودان وإثيوبيا لإيجاد حل. كما دعمت عمان ومملكة البحرين موقف مصر والسودان بشأن سد النهضة.

ولكسب الدعم من دول الحوض الأخرى، أبرمت إثيوبيا اتفاقيات لبيع الكهرباء المولدة من سد النهضة إلى كينيا وتنزانيا وجنوب السودان. وتخطط أديس أبابا أيضاً لتزويد رواندا والصومال وبوروندي بالطاقة. وفي عام 2023، قال الزعيم الفعلي للسودان عبد الفتاح البرهان إنه «متحالف ومتفق» مع إثيوبيا بشأن قضية سد النهضة، لكن العنف المستمر في البلاد أوقف هذا الالتزام.

ومن المتوقع أن يضاعف سد النهضة توليد الكهرباء في إثيوبيا مما يسمح لها بمتابعة أجداتها التنموية الأخرى. وبعد الانتهاء من سد النهضة، يمكن للسودان زيادة إمكاناته من الطاقة الكهرومائية والطاقة ستمتكن الدولة من توسيع مساحة الري الخاصة بها، مما قد يساعد في زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2060.

ومع ذلك، أثناء بناء سد النهضة، من المتوقع أن يواجه السودان انخفاضاً في توليد الطاقة الكهرومائية وتدفق المياه اللازمة للري. وستفقد مصر مخصصاتها السنوية من المياه من النيل الأزرق، مما قد يتسبب في نقص الكهرباء وتراجع المحاصيل مما يؤدي إلى ضائقة اقتصادية في مصر.

ومع ذلك، كما تظهر بعض الدراسات، يمكن لمصر أيضاً الاستفادة من سد النهضة إذا تعاونت مع إثيوبيا وقامت بتكييف نمط الري الخاص بها. إن سياسات السد محفوفة بالمخاطر وواسعة النطاق، وسوف تستمر لفترة طويلة بعد اكتمال السد في النهاية.